في ق لئن سالتهم من خلقهم ليقولن الله ان الاسم الكريم منفيه اولا والصواب انه فاعل
بدليل ليقولن خلقهن العزيز العليم **تنبيه** وكذا اذا جاءت قراءة اخرى
في ذلك الموضع بعينه تساعد احد الاعراب فينبغي ان يترجح كقوله ولكن البر
من امن قيل التقدير ولكن ذا البر وقيل ولكن البر بر من ويؤيد الاول انه
قرئ ولكن البار **تنبيه** وقد يوجد ما يرجح كلا من المحتملات فينظر
في اولها نحو فاجعل بيننا وبينك موعدا الموعد محتمل للمصدر ويشهد له لا
نخلفه نحن ولا انت مكانا سوى وللزمان ويشهد له قال موعدكم يوم الزينة
وللمكان ويشهد له مكانا سوى واذا اعرب مكانا بدلا منه لا ظرفا لنخلفه
تعين ذلك **الثامن** ان يراعي الرسم ومن ثم خطئ من قال في سلسبيلا انها
جملة امرية اي سل طريقا موصلة اليها لانها لو كانت كذلك لكتبت مفصولة
ومن قال في ان هذان لساحران انها ان واسمها اي انه القصة وذان مبتدا
خبره لساحران والجملة خبر ان وهو باطل برسم ان منفصلة وهذان متصلة
ومن قال في ولا الذين يموتون وهم كفار ان اللام للابتداء والذين مبتدا والجملة
بعده خبره وهو باطل فان الرسم ولا ومن قال في ايهم اشد ان هم اشد
مبتدا وخبر واي مقطوعة عن الاضافة وهو باطل برسم ايهم متصلة ومن
قال في واذا كالوهم او وزنوهم يخسرون ان هم فيهما ضمير رفع مؤكد
الواو وهو باطل برسم الواو فيهما بلا الف بعدها فالصواب انه مفعول
التاسع ان يتامل عند ورود المتشابهات ومن ثم خطئ من قال في
احصى لما لبثوا امدا انه افعل تفضيل والمنصوب تمييز وهو باطل فان الامد
ليس محصيا بل محصى وشرط التمييز المنصوب بعد افعل كونه فاعلا في المعنى
فالصواب انه فعل وامدا مفعول مثل واحصى كل شي عددا **العاشر**
ان لا يخرج على خلاف الاصل او خلاف الظاهر لغير مقتض ومن ثم خطئ
مكي في قوله ولا تبطلوا صدقاتكم بالمن والاذى كالذي ان الكاف نعت
لمصدر اي ابطالا كابطال الذي والوجه كونه حالا من الواو اي لا تبطلوا
صدقاتكم مشبهين الذي فهذا لا حذف فيه **الحادي عشر** ان يجتنب

الاصلي

الاصلي والزائد نحو الا ان يعفون او يعفو الذي بيده عقدة النكاح فانه
قد يتوهم ان الواو في يعفون ضمير الجمع فيشكل اثبات النون وليس كذلك
بل هي فيه لام الكلمة فهي اصلية والنون ضمير النسوة والفعل معها مبني
ووزنه يفعلن بخلاف وان تعفوا اقرب للتقوى فالواو فيه ضمير الجمع
وليست من اصل الكلمة **الثاني عشر** ان يجتنب اطلاق لفظ الزائد في
كتاب الله فان الزائد قد يفهم منه انه ما لا معنى له وكتاب الله منزه عن
ذلك ولهذا فر بعضهم الى التعبير بدله بالتاكيد والصلة والمقحم وقال
ابن الخشاب اختلف في جواز اطلاق لفظ الزائد في القران فالاكثرون على
جوازه نظرا الى انه نزل بلسان القوم ومتعارفهم ولان الزيادة بازاء الحذف
هذا للاختصار والتخفيف وهذا للتوكيد والتوطية ومنهم من ابى ذلك
وقال هذه الالفاظ المحمولة على الزيادة جاءت لفوائد ومعان تخصها فلا
اقضي عليها بالزيادة قال والتحقيق انه ان اريد بالزيادة اثبات معنى لا
حاجة اليه فباطل لانه عبث فتعين ان الينا به حاجة لكن الحاجات الى الاشيا
قد تختلف بحسب المقاصد فليست الحاجة الى اللفظ الذي عدته هو لا زيادة
كالحاجة الى اللفظ المزيد عليه انتهى واقول بل الحاجة اليه كالحاجة
اليه سوا بالنظر الى مقتضى الفصاحة والبلاغة وانه لو ترك كان الكلام دونه
مع افادته اصل المعنى المقصود ابتر خاليا عن الرونق البليغ لا شبهة في ذلك
ومثل هذا يستشهد عليه بالاسناد البياني الذي خالط كلام الفصحا وعرف
مواقع استعمالهم وذاق حلاوة الفاظهم واما النحوي الجافي فعن ذلك
لمنقطع الثرى **تنبيهات** الاول قد يتجاذب المعنى والاعراب الشي
الواحد بان يوجد في الكلام ان المعنى يدعو الى امر والاعراب يمنع منه
والمتمسك به صحة المعنى ويؤول لصحة الاعراب وذلك كقوله تعالى انه
على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر فالظرف الذي هو يوم يقتضي المعنى
انه يتعلق بالمصدر وهو رجع اي انه على رجعه في ذلك اليوم لقادر
لكن الاعراب يمنع منه لعدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله فيجعل

Copyright © King Saud University